



بيان السيد خميس الجهيناوي،
وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية

خلال النقاش العام للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

(نيويورك، 22 سبتمبر 2017)

**Statement of H.E. Mr. Khemaies Jhinaoui,
Minister of Foreign Affairs of the Republic of Tunisia**

**on the occasion of the General debate of the 72nd Session of the
General Assembly of the United Nations**

(New York, 22 September 2017)

السيد الرئيس،
السيد الأمين العام،
أصحاب السمّ والفخامة،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أهني السيد "ميروسلاف لادجاك Miroclav Lajcak" على انتخابه رئيساً للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة وأن أتمنى له التوفيق والنجاح في مهامه. كما أود أن أتوجه بعبارة التقدير للسيد "أنطونيو غوتيريس Antonio Guterres" الأمين العام للأمم المتحدة لما بذله منذ اضطراره بمهامه من جهود لتكريس المبادئ الاممية السامية وتعزيز الدور المحوري لمنظمتنا في إحلال السلم والأمن الدوليين وخدمة التنمية المستدامة.

ولا يفوتني، بهذه المناسبة، أن أنوه بمجهودات السيد "بيتر تومسون Peter Thomson" القيّمة خلال رئاسته للدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة خاصة فيما يتعلّق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

السيد الرئيس،

إن موضوع دورتنا لهذه السنة: "محورية الإنسان: السعي لتحقيق السلام والعيش الكريم للإنسانية على كوكب مستدام"، يلتقي مع الأولويات التي وضعتها الحكومة التونسية للمرحلة القادمة.

وفي هذا الإطار، أود التأكيد أن تونس قطعت منذ سنة 2011 مراحل هامة في مسار البناء الديمقراطي وأشواط متقدمة على درب التأسيس لدولة القانون والمؤسسات، من أبرزها اعتماد دستور يكرس القيم الكونية للديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان وتدعيم حقوق المرأة ومكانة الشباب. كما تم تنظيم اول انتخابات تشريعية ورئاسية نزيهة وشفافة سنة 2014.

وهي تواصل اليوم بثبات خطواتها كديمقراطية ناشئة لتركيز المؤسسات الدستورية واستكمال الاصلاحات الهيكلية في مختلف المجالات بناء على رؤية واضحة وتمشٍ توافقي شمل جميع مكونات المجتمع التونسي.

السيد الرئيس،

إن كسب الرهانات التنموية ومقاومة الفساد والنهوض بالاستثمار والقضاء على البطالة وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة مع التركيز في نفس الوقت على مواجهة آفتي التطرف والإرهاب، تشكل تحديات مزدوجة اعتمدنا في مواجهتها بالدرجة الأولى على امكانياتنا الوطنية، ونحن على ثقة بأن الدول الشقيقة والصديقة ومنظومة الأمم المتحدة ستواصل مساندتها لنا في هذه الجهود، لا سيما على ضوء الوعود الهامة التي قطعتها العديد من الجهات لمساندة مسار التنمية في تونس خلال المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد والاستثمار "تونس 2020" الذي نظّمته ببلادنا يومي 29 و30 نوفمبر 2016.

وأود هنا أن أشير أن تونس اضطرت في إطار مقاومتها لظاهرة الإرهاب أن تسخر جزءا هاما من الامكانيات التي كانت ترصدها لأغراض تنموية لمكافحة واستئصال هذه الآفة الخطيرة وذلك عبر مضاعفة الميزانية المخصصة لدعم قوات الجيش والأمن الوطنيين.

ولقد تمكّنا بفضل وحدة الشعب التونسي وتمسّكه بالمسار الديمقراطي ونمط المجتمع القائم على الاعتدال والتسامح والانفتاح على الآخر، من مجابهة خطر الإرهاب وإفشال مخططاته. وقد مكن ذلك من استعادة مناخ الامن والاستقرار وتحسين عديد المؤشرات الاقتصادية ببلادنا.

فتونس اليوم آمنة شأنها شأن غالبية دول العالم تعمل جاهدة لتعزيز مقومات ديمقراطيتها الناشئة والنهوض باقتصادها عبر القيام بإصلاحات جوهرية لمزيد تحسين مناخ الأعمال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز السياحة، هدفها في ذلك تحقيق التنمية الشاملة والاستجابة لطلبات شبابها في الشغل والعيش الكريم.

وما من شك أن ظاهرة الارهاب تجد ايضا في تنامي بؤر التوتر واستمرار النزاعات وتعقدها وانتشار مظاهر التطرف العنيف، أسبابا عميقة لتغذيتها. وهو ما يفاقم من حجم التحديات التي تواجهها المجموعة الدولية للتصدي لهذه الآفة التي لا تستثني اي منطقة كانت ولا تعترف بالحدود، بالإضافة إلى ارتباط الإرهاب بكل انواع الجريمة المنظمة واستفحال موجات اللجوء والهجرة وظاهرة الاتجار بالبشر وما يترتب عنها من انتهاكات واسعة لأبسط الحقوق الكونية

للإنسانية. وإن مكافحة الإرهاب واستئصاله تتطلب منا أكثر من أي وقت آخر تعزيز التعاون الدولي وإرساء شراكة استراتيجية شاملة.

السيد الرئيس،

إننا على قناعة بأن السعي لرفع المؤشرات الاقتصادية والتنموية وضمان مقومات الأمن والسلم الاجتماعية، يتطلب الانخراط الفاعل للمجموعة الدولية بأسرها في توفير الامكانيات اللازمة لتنفيذ كافة الاهداف الطموحة لأجندة التنمية المستدامة لسنة 2030 لا سيما فيما يتعلق بمواجهة التّحدّيات البيئية والحدّ من تداعيات التغيّرات المناخية على اقتصاديات الدول النامية وظروف عيش مواطنيها.

ومن هذا المنطلق ادرجت تونس هذه الاهداف في مخططها التنموي للفترة 2016-2020 وشرعت في تنفيذها بالتعاون مع الوكالات الدولية المتخصصة والهيكل الاقليمية خاصة منها الاتحاد الافريقي باعتبار الترابط الوثيق بين هذه الأهداف وأجندة التنمية في افريقيا الى حدود سنة 2063. ونحن بصدد إعداد التقرير الوطني الاول لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة قصد عرضه على المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة.

ونود في هذا الإطار أن نؤكد أهمية الاخذ بعين الاعتبار لأولويات وخصوصيات كل منطقة وكل دولة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف أجندة التنمية لعام 2030. وإن التوظيف الأمثل لكافة الآليات الدولية والإقليمية القائمة، خاصة في مجالات تمويل التنمية ونقل التكنولوجيا ودعم القدرات، من شأنه أن يُعاضد جهود الدول الإفريقية في تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة بما يمكّن من القضاء على ظواهر الفقر والتهميش والأوبئة ويؤسس لـ"مجتمعات افريقية سلمية وعادلة وشاملة مزدهرة".

واقناعا منها بأهمية الاعتبارات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة لكافة شعوب العالم بادرت تونس بالإمضاء على اتفاق باريس حول المناخ لسنة 2015 والتزمت بصفة طوعية بالتخفيض بنسبة 41 % من انبعاثاتها الغازية في أفق 2030، وهو ما تمّ تضمينه "بالمساهمة المحددة وطنيا" التي تم توجيهها لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

السيد الرئيس،

إن تونس المتعلقة بمبادئ الشرعية الدولية ومساندة كل الجهود الرامية الى حفظ الامن والسلم الدوليين لا سيما عبر تعزيز مساهمتها في عمليات حفظ وبناء السلام الأمامية، تعتبر أن تكريس مبادئ العدالة والمساواة في العلاقات الدولية يمرّ حتما عبر اضاء مزيد من النجاعة على عمل منظمة الأمم المتحدة وإصلاح مؤسساتها وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي، حتى يضطلع بمهامه الجسيمة في صون وإحلال السلم والأمن الدوليين.

ولأنّ أمن واستقرار المنطقة العربية جزء لا يتجزأ من استقرار العالم، فإننا ندعو إلى إيجاد تسويات سياسية عاجلة لقضايا المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي تحتاج إلى حلّ شامل وعادل ينصف الشعب الفلسطيني ويضع حدًا لمعاناته ويمكنه من استرداد حقوقه التاريخية المشروعة لا سيما إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفقا للمرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية.

كما اغتتم هذه المناسبة لأؤكد انشغالنا الدائم بالأزمة الليبية وأجدد التزام تونس بالوقوف الى جانب أشقاءنا الليبيين من أجل حثهم على تجاوز كافة الخلافات والإسراع بإيجاد تسوية سياسية شاملة للأزمة في بلادهم.

وفي إطار جهود الوساطة بين الفرقاء الليبيين، بادر سيادة رئيس الجمهورية، الباجي قائد السبسي، في ديسمبر 2016، بإطلاق مبادرة حول التسوية السياسية الشاملة للأزمة الليبية، حرصت تونس انطلاقاً من أهمية دور دول الجوار، على أن تكون مُشتركة مع كل من الجزائر ومصر، بحيثُ تتضافر جهود الدول الثلاث ومساعدتها لمساعدة الليبيين على تجاوز خلافاتهم والتوجه نحو الحل السياسي بإشراف الأمم المتحدة.

وإنه لمن الضروري توحيد الجهود الدولية من أجل التأكيد على التعجيل بالتقدم بالمسار السياسي وتقريب وجهات النظر بين مختلف الفرقاء الليبيين وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام بليبيا باعتبار أن منظماتنا هي الضامن لتنفيذ أية التزامات دولية والقادرة على مرافقة أي اتفاق معدّل بما يتناسب مع قرارات مجلس الأمن ورفض أي دعوات للفراغ الذي لن يؤسس إلا للفوضى والانفلات.

وإننا نقدر مجهودات الممثل الخاص للأمين العام إلى ليبيا "السيد غسان سلامة" وندعم خارطة الطريق التي تقدم بها بمناسبة انعقاد الاجتماع رفيع المستوى حول ليبيا في 20 سبتمبر 2017 وخاصة دعوته لجنة الحوار بشقيها عن مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة لإطلاق جولة حوار في إطار بعثة الأمم المتحدة بتونس وبإشرافه لإجراء التعديلات التوافقية على اتفاق الصخيرات، آمليين أن تشكل هذه الخطوة انطلاقة جديدة وفعليّة لمسار المصالحة والتوافق بليبيا.

السيد الرئيس،

نؤكد اليوم أهمية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وعاجلة للوضع في سوريا عبر حثّ الأطراف السورية على تغليب المصلحة العليا لوطنهم والتوجه إلى حل توافقي يحفظ وحدة سوريا الترابية وسيادتها وينهي المعاناة الانسانية المأساوية التي يعيشها الشعب السوري ويحد من التداعيات الخطيرة التي يمثلها هذا النزاع على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كما نعبر عن انشغالنا العميق ازاء التدهور المتصاعد للأوضاع الامنية والإنسانية في اليمن بما بات يستدعي أكثر من أي وقت مضى مضاعفة الجهود الدولية من اجل دفع المشاورات السياسية لإيجاد حل للأزمة الراهنة بما يحفظ وحدة اليمن الترابية ومناعته ويضع حدا للمعاناة الانسانية المتفاقمة للشعب اليمني.

وبخصوص العراق، فإننا نشيد بما حققه هذا البلد الشقيق مؤخرا بالتعاون مع "التحالف الدولي ضد تنظيم داعش" من تقدم ميداني هام في حربه على الإرهاب، مع تأكيد تضامن تونس الكامل معه في مكافحته لهذه الآفة الخطيرة.

وفي ظل ما يتعرّض له مسلمو الروهينجا في ميانمار، تؤكد تونس إدانتها للانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان ضد هذه الأقلية وتهيب بالمجموعة الدولية لتحمل مسؤولياتها والتدخل السريع لتوفير الحماية اللازمة لهم وإيصال المساعدات الإنسانية وإنقاذهم مما يتعرّضون له من فضاعات.

السيد الرئيس،

إن جسامة القضايا والتحديات الماثلة أمامنا على غرار تفاقم بؤر التوتر والنزاع ومكافحة التطرف والإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ودعم حقوق الإنسان وتنفيذ الأهداف الإنمائية وإصلاح أجهزة الأمم المتحدة وغيرها من القضايا الجوهرية، تؤكد محورية دور منظمة الأمم المتحدة في إيجاد حلول مبتكرة لكسب هذه الرهانات. وتبرز حجم المسؤولية التي تقع على عاتقنا لمضاعفة الجهود في مواجهة التحديات التي أفرزتها التحولات الدولية.

وأود، بهذه المناسبة، أن أشيد بالمجهودات القيّمة التي يبذلها السيد الأمين العام في سبيل تطوير منظومة الأمم المتحدة وبخاصة مجالات إعادة تموقع المنظومة الإنمائية وتكريس البعد الوقائي في حل النزاعات وحفظ السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، أودّ أن أجدد عزم تونس على مواصلة الإسهام الفاعل في العمل الدولي المشترك من أجل إيجاد المقاربات والحلول المناسبة لمجمل هذه القضايا بما يحفظ كرامة الانسان ويسمح لشعوب العالم بتسخير جهودها وطاقاتها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في عالم تسوده قيم التسامح والتواصل الحضاري والتضامن بين الشعوب.

وشكرا.